معاوضه بخلاف ما اذا قال لكل واحد ندرت اكله فانه لا يصح ويتقل
العنا الى النذر وله حبث شاء النذر واما الارض السلطاني فلا يصح النذر بها لانها يستحقه فيها
من العنا وكذلك لا يصح ان يبيع العنا منفردا في الارض غير صحيح كما لا يصح نقل العنا بالنذر والصبه
كما حققه شيخ شيوخنا شيخ الاسلام عبد الرحمن زياد في بابة المسمى مبايل العنا فيما احدث
في الارض الموروثه عن العنا واذا اكل لورثة النذر وقد اذن لهم عليهم به وطلب المدعي اعانهم
وهد عليهم الايمان لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال
واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه رواه البيهقي باسناد حسن وفي الصحيحين وبكتاب ابن حنبل
وقال الفقيه العالم العلامه ملا احمد بن سعيد بن عبد الحميد المورعي ما اجاب به العمدة العالم العلامه الورع
ان تقي الدين الحبيشي هو الصحيح الصواب فيما حرى التناذر والمذكورين على بعضهم البعض نذرا صحيحا
صحيح ان نذر كل على الارض وبالشقا والعنا بالارض السلطانيه وقد سئلنا عن هذه
المسأله مرارا فلم نصح والعمل على ما استقر عليه الامر في الحقيقه فيما كانت قسمه محرره عن النذر
فلا يصح جعل الامام كل مقابلة الملك وحيث كانت مناذرع فيصح بشرط ان لا تكون معاوضه
كما ذكره المحبي يصح الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ٥٥

مسئله وقد سئل ما ملا حي الفقيه الامام حال الدين محمد عبد الرحمن البرهي رحمه
ونفعنا به يقول المستاجر للاجير استاجرتك يا فلان ابن فلان عن الموصي لها لك الى حجة
فلان ابن فلان الفلاني على تحصيل حجة الاسلام وعرفها الملك ان كان لها على الذمه وان كان
بريد على عمل الاجير فالمنقول اذا اعاد الموصي تخريجهما من ميقاتهما او ثانيهما بجميع
اعمال الحج والعمرة من الاركان والواجبات والسنن والهيئات بكذا او كذا ذراهم وسكتا
في المجلس ان كان الاجاره على الذمه وان كان على العين لم يشترط ذلك فان كان الموصي
لا يعرف اعمال الحج وكل غيره من يعرفها استاجره على زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويفرد هما عن الحج والعمرة ويفرد هما عن الاجره ما اتفقا عليه ويقول استاجرتك يا فلان
على زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وعلى زيارة اهل البقيع وابلاغ السلام اليهم جميعا
عن الموصي الى حلاب بلدا وكذا والبعالم في تلك المواقف ذلك بحمد الله تعالى مسئله العمل
الموقوف لا يصح نزوحه عند العراقيين كما لا يزوج عبد الطفل خلافا لما قاله الغزالي في فتاويه
من فتاوي الفقيه احمد موسى بحميل رحمه الله تعالى مسئله اذا ادعى رجل على رجل حرعينا انه
باخذها وحبة اليمين على المتهم فان نكل دفع ولا ترد اليمين هنا على المدعي لاحتمال انه
قالها في اليمين والدعاوي ولو ان رجلا ادعى على رجل اخر فقال انا اقر ان اكل احد
على كذا وكذا احلف لي حلفه فان رد اليمين على المدعي لم ترد عليه اليمين في هذه المسئله
وحدث في حاشيته للفقيه عمر الريماني والله ورسوله اعلم واحكم وصلى الله على اشرف الخلق

وسلم استفتا القاضي العالم العلامه عبد الوهاب ابن عبد الحق المنوفي رحمه الله تعالى في السكه
التي سلفت في ولايه من تقدم من الباشات كان نقد امتعامل فيه سموها اواقا
وكانت الوقيه اثنا عشر قشه فانقطعت وبقت هذه السكه كيف تكون صرف
المتقدمه من هذا النقد المتعامل به الان افتونا اجاب الفقيه العالم العلامه
عبد الله ابو محمد الرحمن المورعي معاده دام اعلم انه اقتضى الحال ان الوقيه التي
من بعد سنة اربع وسبعين وتسعايه تكون كل اربعين ووقيه حرف هكذا فعلها القضاة
في البلدان على وجه الصلح وما كان من اواق في ولاية الامام الاولة فالخمس
الاواق منها حرف وما كان من بعد ولاية الامام من اول سنه ٩٧٤ الى سنه ٩٧٣
كل اوقيه صرف ووقيه تمانيه وعشرين بقشه ووقيه مايتين ووقيه ثلثمايه ووقيه تاريخ مايه ثم بطلت الدراهم في تلك السنه حتى بلغ الحرف خمسمايه ثم هذه
القلوص تم استمر به ثمان مايه ثم بلغ الحرف بالقشه فلوس بطاله على وقت بوقيه
هكذا واحده مظبوطا من مخنا والله ربنا والله ورسوله اعلم واحكم ٥ اعلم ان نصاب
الفضه في الاواق في هذا الزمان احد وعشرين وقيه من الفضه الخالصه وما كان
من المغشوشه يضبط غشها ويزاد في القدر المعلوم بقدر الغش
وما كان من نصاب الذهب الخالص وعشرين قيراطا من الجوهر
ثمانيه عشر قيراطا فالسبعه توقيه والله ورسوله اعلم ٥ وصلى
الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ٥

وخمسه اسكار دنانير

مسئله في المرهون السابقه والعاملان بالاواق كم يكون صرف الاوقيه منها اجاب العلامه
على رمز البيت الفرق اذا كانت الاوقيه مرقوش البلديه تكون الوقيه بكبير كل اربعين وقيه وقيه وعشرين
وان كانت الوقيه مرقوشه مرابعه كانت الاوقيه بصغير كل اربعين وقيه بثلثه حروف عندنا وذلك
على حسب اصطلاحهم والحكم في ذلك للصليح والله ورسوله اعلم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)